

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٨٠

الثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد ما زاوجو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

الأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1804092 (A)







افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس: يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غوستافو ميثا – كوادرا، الممثل الدائم لبيرو، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

أعطي الكلمة الآن للسفير ميثا – كوادرا.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (لجنة مكافحة الإرهاب)، يشرفني أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) فيما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية على النحو المطلوب فيه.

أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة الكويتية على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

كما يدرك المجلس، أخذت تتزايد أهمية كفالة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية لمصلحة الأمن القومي والسلامة العامة للدول المعنية ولاقتصاداها، فضلا عن رفاه ورخاء شعوبها. ولذلك، فإن القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في وضع أو مواصلة تحسين استراتيجياتها للحدّ من المخاطر التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الحيوية من جراء الهجمات الإرهابية. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تقييم المخاطر ذات الصلة والتوعية بها، واتخاذ تدابير للتأهب، بما في ذلك التصدي الفعال لتلك الهجمات، وتشجيع التشغيل البيني في مجال الأمن وإدارة العواقب، وتيسير التفاعل الفعال بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. كما يشجع القرار جميع الدول على بذل جهود متضافرة ومنسقة، بوسائل منها التعاون الدولي وتحسين التأهب للهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية. ويكتسي التعاون الدولي أهمية خاصة للتصدي بفعالية للشواغل الأمنية الناشئة عن التهديدات ومواطن الضعف المتصلة بزيادة ترابط الهياكل الأساسية الحيوية عبر الحدود بين البلدان والقطاعات.

وتضطلع لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي وتحديد الثغرات ومواطن الضعف والاتجاهات والممارسات الجيدة القائمة ذات الصلة. ويشتمل عملها على التقييم والتحليل، بما في ذلك بشأن الاتجاهات في هذا المجال التي ترمي إلى مساعدة الجهود التي تبذلها جميع الدول. وأثني، في ذلك الصدد، على المديرية التنفيذية على انخراطها الاستباقي في هذا المجال منذ اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، ولا سيما على تحديد عدد من المبادرات الممتازة، بما في ذلك، في جملة أمور: البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية؛ والإعلان المتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من التهديدات الناشئة، الصادر عن الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية؛ ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة والمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في كل منها من قبل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون.

كما نشرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبادليل الممارسات الجيدة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة غير النووية

وحمايتها من الهجمات الإرهابية مع التركيز على التهديدات الناشئة عن الفضاء الإلكتروني. وكذلك وضع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مجموعة من الممارسات الجيدة المتعلقة بحماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب. إن المديرية التنفيذية بصدد وضع مبادرة تهدف إلى إذكاء الوعي بالمتطلبات بموجب القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، وبالتالي، تعزيز قدرات الدول في إطار الفريق العامل المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكة الإنترنت، والأهداف المعرضة للخطر وأمن السياحة التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الأهداف الضعيفة، بغية وضع خلاصة شاملة للممارسات الجيدة فيما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وقد شاركت المديرية التنفيذية أيضا مع القطاع الخاص بشأن هذه المسألة. ويجدر بالذكر أنها شاركت في رئاسة الأعمال ذات الصلة للمنتدى الاقتصادي العالمي وروجت للحاجة إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية في دافوس وفي سياق عمل المديرية التنفيذية – وحوار آسيا في مجال مكافحة إرهاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وثمة حاجة إلى مواصلة تشجيع جميع الدول على تحديد ما يشكل هياكل أساسية حيوية في السياقات الوطنية لكل منها. وينبغي أن تضع الدول كذلك استراتيجيات وطنية للحد من المخاطر وأن تدمج تلك الاستراتيجيات في خططها الوطنية لمكافحة الإرهاب. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي عموما من خلال تبادل المعلومات والمعارف والممارسات الجيدة والأفكار والبحوث المتعلقة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وتتحمل الدول المسؤولية عن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، ولكن يجب على الملاك الخاصين لمثل تلك الهياكل الأساسية والأهداف غير المحصنة، كذلك، معالجة احتياجاتهم الأمنية والحد من مواطن الضعف. ومن الحيوي كذلك أن تتبادل الحكومات والقطاع الخاص المعلومات عن الأخطار ومواطن الضعف وتدابير التخفيف من المخاطر. وهناك حاجة إلى إقامة وتعزيز تدريبات وعمليات مشتركة لأجهزة إنفاذ القانون بهدف تعزيز تأهبها وقدرتها على الاستجابة، وتعزيز شبكات الاتصال وآليات الإنذار المبكر.

وينبغي لي أن أشدد على أهمية إدراج قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، مثل القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦)، بشأن الطيران المدني، والقرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، بشأن التعاون القضائي الدولي، في عملنا لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ولا تزال العديد من الدول تواجه تحديات كبيرة في جهودها الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). ولذا، فمن الأهمية بمكان أن يلجأ شركاؤنا في التنفيذ إلى اعتماد توصياتنا وإدماجها في عملهم وفي برامج المساعدة التقنية.

وستواصل اللجنة والمديرية التنفيذية تقييم تنفيذ الدول للقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بغية دعم عملها لمنع هذه الهجمات والتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين من خلال التبادل المنتظم للمعلومات.

الرئيس: أشكر السفير ميثا – كوادرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير ميثا –كوادرا على إحاطته الإعلامية، فضلا عن قيادته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. إننا نقدر العمل الذي يقوم به تقديرا كبيرا.

لقد أودت الهجمات الإرهابية المميتة، خلال السنة الماضية، بحياة المئات من المدنيين الأبرياء وجرحت عددا آخر لا يحصى

في جميع أنحاء العالم، في أماكن مثل فندق إنتركونتيننتال في كابل ولاس رامبلاس في برشلونة ومسجد الروضة في سيناء ومنظمة إنقاذ الطفولة في جلال أباد، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى الرغم من أننا نواصل تدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ميادين القتال في العراق وسورية وخارجها ونقضي على شبكات تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العالم، يواصل الإرهابيون التطور والتكيف.

إن قدرة الشبكات الإرهابية على استغلال مواطن الضعف في دفاعاتنا سواء في مواقع الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف السهلة في جميع أنحاء العالم توضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ولذلك، أيدت الولايات المتحدة بقوة اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) قبل سنة، ودعت جميع الدول إلى بذل جهود متضافرة ومنسقة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي من أجل إذكاء الوعي وتوسيع نطاق المعرفة بمخاطر الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. ومن الواضح أن عناصر تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والإرهابيين من الداخل، ما زالوا يتآمرون ضد الهياكل الأساسية الحيوية، مثل المطارات ومحطات توليد الطاقة والمرافق الحكومية، على الرغم من قرابة عقدين تقريباً من الجهود الدولية المبذولة منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلينا أن نتصدى لتلك التهديدات على نحو أفضل.

ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أيضا أن هذه العناصر ما زالت تهاجم أهدافاً غير محصنة، مثل الملاعب الرياضية والمسارح والفنادق، لأنها، تاريخيا، تلقى اهتماما أقل بكثير من الهياكل الأساسية الحيوية، وقد دفعنا جميعا ثمنا باهظا لذلك. ولهذا السبب يجب أن نواصل بذل المزيد من الجهود لتقييم المخاطر الفعلية وزيادة الوعي بها، مع اتخاذ تدابير التأهب المناسبة وتعزيز الارتقاء بقابلية التشغيل البيني، ليس داخل الحكومات وبين الحكومات فحسب، بل مع القطاعين العام والخاص أيضاً، وكفالة القدرة على التصدي للهجمات. ويجب أن نواصل الالتفات إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء لوضع الممارسات الجيدة وتبادلها، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لإدارة مخاطر تعرض الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف غير المحصنة لهجمات إرهابية.

وعلى سبيل المثال، فمنذ اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) قبل عام، نشر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مذكرة أنطاليا المتعلقة بحماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب. وتتضمن مذكرة أنطاليا ممارسات جيدة لكل من الحكومة والصناعة بشأن كيفية زيادة الوعي والتأهب للهجمات على الأماكن العامة حيث نجتمع لتناول الطعام والتسوق والتجول وإدارة الأعمال. وتعكس هذه الممارسات الجيدة الخبرة الجماعية لأكثر من ٦٠ بلدا و ١٥٠ من الممارسين العامين والخاصين من وكالات الاستخبارات المعنية بإنفاذ القانون وإدارة حالات الطوارئ والقطاع الخاص، والقابلة للتطبيق على الصعيد العالمي لإعلام وإرشاد الحكومات وقطاع الصناعة في وضع وصقل السياسات والممارسات المتعلقة بحماية الأهداف غير المحصنة. وفي الولايات المتحدة. قمنا بإدماج ممارسات أنطاليا الجيدة في برامجنا المحلية المتعلقة بأمن الأهداف غير المحصنة. ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو وأن يواصلوا التعاون مع الشركاء الدوليين بشأن كيفية تنفيذ هذه الممارسات الجيدة على نحو أكثر فعالية كوسيلة لتعزيز التأهب العالمي للتصدي لتلك الأنواع من الهجمات.

وبسرنا أيضا أن القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، بتجديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة توطينهم، يؤكدان مجدداً القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) وأهمية التصدي للمخاطر المرتبطة بالهياكل الأساسية الحيوية وغيرها من الأهداف الضعيفة بشكل خاص من الهجمات الإرهابية. وإننا نتطلع

إلى المديرية التنفيذية وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمة الدولية للهجرة، لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين جهودها لتنفيذ تلك القرارات وتيسير المساعدة التقنية اللازمة.

وفي الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى، تملك الشركات الخاصة معظم الهياكل الأساسية الحيوية. ولذلك، فإن حماية الهياكل الأساسية هذه هي جهد تعاوني بين القطاعين العام والخاص. وتحت رعاية منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تستضيف الولايات المتحدة في اليابان، في نيسان/أبريل، حلقة عمل حول حماية الأهداف غير المحصنة من الهجمات الإرهابية، وهو ما يبرز أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

والقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يمثل خطوة هامة إلى الأمام في الاستجابة العالمية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من خطر الهجمات الإرهابية. وعلينا الآن أن نتخذ خطوات ملموسة صوب زيادة يقظتنا وقدرتنا على التكيف مع التهديد المتنامي من أجل تحسين حماية مواطنينا من الهجمات الإرهابية في المستقبل.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر السفير غوستافو ميسا – كوادرا، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، التي تلقي الضوء على الحالة الراهنة لتنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ونتوجه بخالص الشكر إلى الرئاسة الكويتية لإدراج هذه المسألة الهامة في جدول أعمال مجلس الأمن في شباط/فبراير.

إن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وجمهورية غينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية المحتملة وتدعمها. وحكومة فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، هي أحد المستثمرين الرئيسيين في مشاريع التنمية والهياكل الأساسية بجميع أنواعها في وسط أفريقيا، وهي عناصر أساسية لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، فإننا نفهم ونقر بالأهمية البالغة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية التي تكفل توزيع مياه الشرب والغذاء والحصول على التعليم والمصادر الصحية للطاقة المتجددة والنقل الجوي والبحري والبري والخدمات المالية التي تدعم اقتصاد ورفاه شعبنا.

وفي هذا الصدد، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تؤيد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، الذي يدعو إلى إنشاء آليات وطنية ودون إقليمية وقارية مناسبة للتعاون وتبادل المعلومات والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التخطيط لمنع الأزمات وإدارتها وردع الهجمات المحتملة على الهياكل الأساسية الحيوية للبلدان. وبالمثل، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تشجع المبادرات الإقليمية التي تدعمها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في الإحاطة التي استمعنا إليها للتو.

ومع ذلك، يجب أن نشير إلى عدم وجود مبادرات أفريقية مدرجة في هذا الصدد. ولذلك، نود أن نشجع على زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، حيث توجد –كما نعلم جميعا – أوجه ضعف معقدة بشكل خاص فيما يتعلق بالحفاظ على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي أن ترسي الأساس لبلوغ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ونحن ندرك أن تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يكمل أهداف اللجنة وقرارات المجلس الأخرى، بما فيها القرارات ١٣٧٣(٢٠٠١٢) و ٢٣٠٩ (٢٠١٦)، بشأن الطيران المدني، و ٢٣٢٢ (٢٠١٦)، بشأن التعاون الدولي، وأن آليات تنفيذ

القرارات يجب أن تدمج في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وجمهورية غينيا الاستوائية تلتزم، إلى أقصى حد ممكن وبما يتماشى مع قوانينها الوطنية، بالعمل على كفالة تنفيذ القرارات وتطبيقها. وبغية تنفيذ استراتيجيات فعالة، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم وضع مبادرات لحماية الهياكل الأساسية الحيوية في أفريقيا وبقية العالم، ولا سيما في أشد البلدان ضعفا. كما ندعو إلى المشاركة في المبادرات التي تكفل مشاركة جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البرامج التي تساعدنا على فهم التهديدات الإرهابية على نحو أفضل، ومنع الأعمال الإرهابية والكشف عن الأنشطة المشبوهة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى كل من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب على تعاونها وعملها الممتاز؛ وفريق الرصد المعني بتنفيذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وجميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وتؤدي جميع تلك المنظمات معا مهاما أساسية في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الاستراتيجية اللازمة لحماية بنياتها التحتية من الهجمات الإرهابية.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدّر الصين المبادرة الكويتية بعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن اليوم بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ويشكر الوفد الصيني السفير ميزا - كوادرا على إحاطته.

فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. وفي مواجهة تهديدات الإرهاب فإن لجميع البلدان مصيرا مشتركا. وينبغي للمجتمع الدولي تقبُّل مفهوم المجتمع ذي المصير المشترك والقادر على اتباع اتجاهات وأنماط جديدة في تنامي التحديات وتعزيز التعاون والتصدي معا للتهديدات.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمعيار موحد لمكافحة الإرهاب وتعزيز التآزر في مواجهة جميع أشكال التهديدات الإرهابية. وينبغي لجميع البلدان اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب - دون أي تمييز وبغض النظر عن المواقع والمبررات الإرهابية أو البلدان المستهدفة أو الأساليب الإرهابية، ويجب التصدي للإرهابيين بتدابير حازمة، ويجب على الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب احترام سيادة البلدان المعنية احتراما تاما. ويجب على البلدان المتضررة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب. ويجب أن يتماشى التعاون الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بصورة مشتركة للأسباب الجذرية المهيئة للإرهاب وأن يعمل على معالجتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر والقضاء عليه، علاوة على إجراء حوار على قدم المساواة بين الحضارات والأديان. ويجب علينا الامتناع عن ربط الإرهاب بأي عرق أو دين، وأن نعمل على إقامة شكل جديد من العلاقات الدولية وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك ولصالح البشرية جمعاء.

ثالثا، يجب على جميع البلدان اتخاذ تدابير ملموسة لوقف تنقُّل المقاتلين الإرهابيين والحد من انتشار الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في الوقت الراهن في تنقّل وعودة المقاتلين الإرهابيين الذين شنوا العديد من الهجمات على البنى التحتية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وينبغي لجميع البلدان تعزيز مراقبة حدودها والتعاون في مجال الإنفاذ. وينبغي لهيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تؤدي دورا هاما في ذلك

الجهد. وعلى أساس احترام سيادة الدول الأعضاء، يجب على الأمم المتحدة والهيئات الدولية ذات الصلة أن تلبي الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء وتواصل تعزيز بناء قدرات تلك البلدان وتمكينها من التصدي لتنقل المقاتلين الإرهابيين. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا متابعة الاتجاهات والتطورات الجديدة لخطر الإرهاب وتكثيف جهوده الرامية إلى مكافحة استخدام الإنترنت لنشر الأيديولوجيات الإرهابية وشن الهجمات الإرهابية.

رابعا، ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ قرار المجلس ٢٣٤١ (٢٠١٧) والقرارات الأخرى ذات الصلة لأجل حماية البنى التحتية الرئيسية من الهجمات الإرهابية. ويجب على الدول الأعضاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتباع السياسات الأمنية ذات الصلة واتخاذ تدابير ملموسة ضد أي هجوم إرهابي محتمل على الهياكل الرئيسية الأشد خطرا، فضلا عن إنشاء آليات الإنذار المبكر وآليات الاستجابة في حالات الطوارئ. وينبغي أن تتحمل جميع البلدان المسؤولية عن ضمان أمن وسلامة هياكلها الأساسية وأن تعمل على تعزيز تشريعاتها المحلية وتقديم مرتكبي الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية للعدالة. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية الهياكل الأساسية الرئيسية ومساعدة البلدان النامية على زيادة بناء قدراتها.

وخلال السنوات القليلة الماضية، خططت العناصر الإرهابية العنيفة في تركستان الشرقية – التي تمثلها حركة تركستان الشرقية الإسلامية (الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية) – ونفذت عددا من الهجمات الإرهابية في الصين. وأصبحت تهديدا خطيرا أيضا للبلدان في الشرق الأوسط وفي منطقة آسيا الوسطى. ويجب أن تكون مكافحة القوى الإرهابية العنيفة لتلك الحركة جزءا من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ويجب التصدي للإرهابيين بتدابير حازمة.

وبوصفها عضوا هاما في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ما تزال الصين تشارك بنشاط في آليات التعاون المتعدد الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون وتسهم في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وابتداء من عام ٢٠١٧ وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، ستدعم الصين الإنتربول في تنفيذ ثلاث مبادرات عالمية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة الإلكترونية المنظمة سنويا.

وتؤيد الصين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وسوف توفر الإمدادات اللازمة لمكافحة الإرهاب، علاوة على تقديم المساعدة لبناء قدرات البلدان النامية في حدود إمكاناتها. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان لأجل التصدي المشترك لتهديد الإرهاب والحفاظ على السلام والاستقرار.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للسفير ميزا –كوادرا على إحاطته فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، بعد مرور عام على اتخاذه. ونرى أن التقرير شامل جدا وزاخر بالمعلومات.

ومع تنامي أخطار الإرهاب والتطرف العنيف وزيادة تعرُّض الهياكل الأساسية الحيوية للهجمات الإرهابية، فلا شك أن ذلك قد أصبح مصدر قلق عميق. ويصعب جدا تصور هول الأثر الاقتصادي والأمني المدمر لهذه الهجمات على بعض الهياكل الأساسية التي نعتبرها من الأمور البديهية في حياتنا اليومية مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت والنقل والأعمال المصرفية والتمويل.

وبطبيعة الحال، كثيرا ما أصبح مجال الطيران هدفا رئيسيا للإرهابيين، وقد اُتخذت سلسلة من التدابير اللازمة لتعزيز أمن الطيران. غير أن الخطوط الجوية لا تزال عرضة للهجمات الإرهابية، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي في سد أي ثغرات يمكن أن يستغلها الإرهابيون.

ولا شك أن جميع البلدان الكبيرة والصغيرة عرضة لهذه التهديدات. وما دمنا نعيش في عالم غير مستقر ويواجه تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، فإن احتمال شن الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية من قبل الإرهابيين ليس أمرا مستبعدا. وهي تهديدات حقيقية وقد حدثت بالفعل في منطقتنا. ولذلك السبب أيدت أثيوبيا اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) وما برحت تعمل على تنفيذ أحكامه.

وندرك جميعا أن الإرهابيين والمجرمين الآخرين قد عززوا قدرتهم على شن الهجمات المنسقة والمتطورة على الهياكل الأساسية الحيوية. وكثيرا ما أصبحت المؤسسات العامة والأعمال التجارية الخاصة والمصانع والصناعات والطرق والجسور ومراكز التسوق والمراكز الرياضية، وغيرها، بصورة متزايدة أهدافا لهجمات ترمي إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية العادية. وأصبح الإرهاب الإلكتروني الذي يهدف إلى التسبب في إلحاق الضرر بالنظم الحاسوبية والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية يشكل خطرا حقيقيا أيضا.

ويمكن القول أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية قد شملتها جزئيا المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بالطيران المدني والأمن البحري والأسلحة النووية. ومع ذلك، لم يُتَخذ أي قرار مكرس لهذه المسألة قبل اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) الذي كان خطوة هامة نحو التصدي بفعالية للهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية. ولا يزال القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) أداة هامة للغاية نظرا لتسليمه بكل تلك التهديدات وبضرورة ضمان موثوقية ومرونة الهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن ضرورة حمايتها من الهجمات الإرهابية لمصلحة الأمن القومي والسلامة العامة للدول المعنية واقتصادها ورفاه سكانها.

وأوعز القرار إلى لجنة مكافحة الإرهاب، مستعينة بالمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، أن تواصل، حسب الاقتضاء وفي إطار ولاية كل منهما، دراسة جهود الدول الأعضاء المبذولة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من أجل تحديد الممارسات الجيدة والثغرات ومواطن الضعف في هذا المجال؛ وبناء على ذلك، نلاحظ أن المديرية التنفيذية أدرجت هذا النهج ضمن تقييمها في إطار الزيارات الشاملة. فعلى سبيل المثال، وبوصف إثيوبيا أحد البلدان التي زارتها المديرية بعد اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، فقد شهدنا كيفية تقييم المديرية التنفيذية لأطر إثيوبيا القانونية والمؤسسية والتدابير الإدارية في جهودها الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية من التهديدات الإرهابية.

ومن خلال عملنا في لجنة مكافحة الإرهاب، شهدنا أيضا من تقارير مختلف الزيارات الشاملة كيف تحاول المديرية التنفيذية إدراج هذا الموضوع في تقييماتها. وفي هذا الصدد، نقدر عمل المديرية التنفيذية في دعم الدول الأعضاء لوضع أو مواصلة تحسين استراتيجياتها للحد من مخاطر تعرض الهياكل الأساسية الحيوية جراء الهجمات الإرهابية وفي تقييم المخاطر ذات الصلة والتوعية بها، واتخاذ تدابير للتأهب، بما في ذلك الاستجابات الفعالة لهذه الهجمات.

ويشجع القرار أيضا لجنة مكافحة الإرهاب، مستعينة بمديريتها التنفيذية وفرقةُ العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على مواصلة العمل معا لتيسير تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإذكاء الوعي في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، ولا سيما بتعزيز حوارها مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية والعمل عن كثب، بعدة طرق من بينها تبادل المعلومات، مع الجهات المعنية

المقدمة للمساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف؛ ونأمل أن نرى المزيد من الخطوات تتخذ في هذا السياق.

ومن هذا المنطلق، فإن التعاون فيما بين الكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ووضع برامج مصممة خصيصا بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من جانب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تمشيا مع التهديدات والمخاطر المحتملة التي تواجه الدول الأعضاء، يمكن بالتأكيد أن يكون مفيدا للغاية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بالإضافة إلى ما تقوم به الدول الأعضاء بنفسها، يمكن أيضا تعزيز حماية الهياكل الأساسية الحيوية وأمنها وقدرتها على الصمود، من خلال التعاون الدولي الفعال.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر سفير بيرو، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على إحاطته الإعلامية. وباسم فرنسا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل النجاح في العامين المقبلين في رئاسة هذه اللجنة الهامة.

لقد أتيحت لنا الفرصة في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8178) لمناقشة حقيقة أنه، على الرغم من الهزيمة العسكرية في العراق والشام، فإن داعش لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، كما يتجلى في سلسلة من الهجمات الإرهابية التي ما زالت تهيمن على الأخبار. وقائمة بيانات مجلس الأمن الصحفية دليل محزن على تلك الحقيقة. لقد أظهرت عدة هجمات إرهابية في الماضي كيف يمكن أن تكون الهياكل الأساسية الحيوية، بصفة خاصة، هدفا للإرهابيين. هذه مسألة قد تبدو تقنية، لكنها في الواقع قريبة جدا من الحياة اليومية لجميع مواطنينا. وأود أن أتطرق إلى نقطتين رئيسيتين.

أولا، أود أن أذكر بأن اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) قبل عام بالضبط كان المرة الأولى التي يجري فيها إبراز هذا التهديد على الصعيد الدولي. ونرحب بجهود لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لمساعدة الدول في تنفيذ هذا القرار الهام وتسهيل التعاون الدولي في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية. وعلى وجه الخصوص، فإن القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يبرز رسالتين رئيسيتين. أولا، يؤكد القرار على أهمية الوقاية والتأهب فيما يتعلق بالتهديدات المحتملة، والحاجة إلى التعرف المبكر على التحديات الرئيسية وأوجه الضعف في حماية الهياكل الأساسية الحيوية، ووضع استراتيجيات محددة الأهداف في حالة وقوع هجوم. ثانيا، فهو يشدد على أهمية التعاون، سواء فيما بين الوكالات أو بين الدول، من أجل ضمان مستوى ملائم من الحماية، بما يشمل تبادل المعلومات والمعارف والخبرات. ونظراً لطبيعة الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل الأساسية الحيوية، فإن التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص ضروري أيضا.

وتتعلق النقطة الثانية بترتيبات فرنسا في هذا المجال. حماية السكان، إلى جانب ضمان استمرارية الوظائف الأساسية للدولة، تظل أولوية استراتيجية بالنسبة لفرنسا. ولهذا السبب، تقوم فرنسا، على الصعيد الوطني، باستمرار بتكييف نظامها لحماية الهياكل الأساسية الحيوية على النحو المطلوب في القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). إن نظام سلامة الأنشطة ذات الأهمية الحيوية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، يغطي الآن ١٢ قطاعا من قطاعات النشاط، بما في ذلك النقل والصحة والاتصالات، بصفة خاصة، ويشمل الآن حوالي ٢٥٠ جهة من جهات التشغيل ذات الأهمية الحيوية في القطاعين العام والخاص. وهو يهدف إلى تعزيز حماية الهياكل الأساسية الحيوية ماديا وفي الفضاء الإلكتروني على السواء.

وتواصل فرنسا أيضا دعم المبادرات الإقليمية مع شركائها الأوروبيين. ونظرا لترابط الهياكل الأساسية الحيوية للبلدان الأوروبية، فإن حمايتها تتطلب زيادة التعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وهذا هو السبب في أن فرنسا قدمت إسهاما كبيرا في الجهود الأوروبية لتطوير برنامج الهياكل الأساسية الحيوية الأوروبية، وهو مشروع تدعمه أيضا المديرية التنفيذية. ونرحب

أيضا بقيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدعم من المديرية التنفيذية، بنشر دليل عملي بشأن حماية الهياكل الأساسية للطاقة غير النووية.

إن هذه المناقشة بشأن الهياكل الأساسية الحيوية دليل عملي وملموس تماما يوضح تنوع وتعقيد التحديات التي نواجهها. وفي مجال مكافحة الإرهاب، الذي يجب التصدي له على جميع الجبهات، ليس لدينا أي خيارات أخرى سوى تعزيز التعاون الدولي. وسوف تواصل فرنسا بطبيعة الحال الاضطلاع بدورها الكامل في هذه الجهود.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل بيرو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

وكما سمعنا من وكيل الأمين العام فورونكوف الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8178)، فإن النجاحات العسكرية أدت إلى إضعاف وتفتت داعش. لكن علينا أن نظل يقظين، فالجهات المرتبطة بداعش تواصل إظهار المرونة، ويسعى المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى العودة لديارهم من ساحة المعركة أو يحاولون الانضمام إلى مسارح جديدة في أماكن أخرى حول العالم، ولا يزال الأفراد والخلايا الصغيرة تشكل تهديدا. ولا تزال الهياكل الأساسية الحيوية هدفا جذابا لهذه المجموعات، وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة أيدت اعتماد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) العام الماضي والسبب في أن هذا القرار لا يزال جزءا هاما من جهود مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

ومن السمات الرئيسية لهذا القرار هو إلقاء الضوء على مسؤوليات الدول عن وضع استراتيجياتها وتحسينها باستمرار من أجل حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، ويسرني أن ممثل بيرو أكد على هذه النقطة في إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. إن استراتيجية الأمن الوطني للمملكة المتحدة تسلم بأهمية تأمين الهياكل الأساسية الحيوية من جميع المخاطر، بما في ذلك الإرهاب، وتتواءم تماما مع استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب. هذه المواءمة مهمة لأن المخاطر التي تهدد الهياكل الأساسية الحيوية يمكن أن تأتي من الإجرام أو الأخطار الطبيعية، وكذلك من الهجمات الإرهابية. سيكون أمننا معززا إن وضعنا خططا تساعدنا في الاستعداد لاحتمالات متعددة والاستجابة لها، وإن قمنا بكفالة الاتساق بين جميع أصحاب المصلحة، بدءا من المستجيبين الأوائل من خلال وكالات مكافحة الإرهاب وإلى المسؤولين عن إدارة الحوادث وحالات الطوارئ الكبرى.

ويظل الطيران المدني، على وجه الخصوص، هدفا للإرهاب نظرا لإمكانية شن هجمات رمزية وما تخلفه من خوف واضطراب واسع النطاق.

ولذلك لا تزال الحماية من تلك المخاطر أولوية رئيسية بالنسبة للمملكة المتحدة.

وبناء على عملنا هنا في المجلس، حيث اتخذنا القرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦)، تستثمر المملكة المتحدة في تكنولوجيا جديدة من شأنها تعزيز أمن الطيران، وقد عملنا عن كثب مع منظمة الطيران المدني الدولي بشأن خطتها العالمية لأمن الطيران، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر. تحدد الخطة طائفة من المهام للدول الأعضاء في المنظمة ولصناعة الطيران ستساعد في حماية الطيران المدني من مجموعة من التهديدات للأمن، بما في ذلك الإرهاب. وسرّنا أن مجلس الأمن رحّب في قراره الأخير ٢٣٩٦ (٢٠١٦) بخطة المنظمة، ونؤكد من جديد على دعوة القرار للمنظمة وللدول ولصناعة الطيران المدني وسائر الجهات المعنية إلى تنفيذ الخطة بالكامل.

وأود أن أؤكد على أهمية تطوير شراكات قوية بين الدول ومع القطاع الخاص بغية مساعدتنا على التصدي لخطر الإرهاب الذي يهدد هياكلنا الأساسية الحيوية. إننا نؤكد بانتظام هنا في المجلس أهمية تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب، ولكنها نقطة تستحق التكرار مرة أخرى. في عالم يزداد عولمة، تعتمد

هياكلنا الأساسية اعتماداً كبيراً أكثر من أي وقت مضى على الشبكات وسلاسل الإمداد ذات الطابع عبر الوطني. ولحمايتها، علينا مواصلة وزيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما بيننا.

ولكن، كما سمعنا في البيان الذي أدلى به ممثل بيرو للتو، تكتسي الشراكات مع القطاع الخاص أهمية حيوية أيضاً. غالباً ما يملك القطاع الخاص أو يدير أجزاء من هياكلنا الأساسية الحيوية، أو البيانات والتكنولوجيا التي تستند إليها. ولذلك يقع عليه واجب حماية تلك الموجودات، وتتحمل الحكومات واجب التأكد من أنه يفعل ذلك بروح المسؤولية مع فهم كاف للمخاطر التي يواجهها. إن مركز المملكة المتحدة لحماية الهياكل الأساسية الوطنية هو مثال جيد للكيفية التي يمكن أن ينجح بها ذلك. إن المركز سلطة تقنية حكومية توفر الموارد والتوجيه والمشورة المتخصصة لمنشآت الأعمال لمساعدتها على الاحتراز من التهديدات الخارجية، سواء كانت آتية من الإرهاب الدولي أو المحلي أو من مصادر أخرى. ويعمل المركز مع القطاع الخاص ليبقيه على اطلاع باستمرار بشأن التهديدات، ويساعده على تنفيذ الاستراتيجيات الوقائية الملائمة والمتناسبة التي تشمل مزيجاً من التدابير المادية والمتعلقة بالموظفين والأفراد وتلك الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني. وفي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو، سلّط الضوء على أهمية ضمان أن تحدد الدول الهياكل الأساسية الأكثر أهمية لها بحيث يمكن إعطاء الأولوية لمواردها بأكبر قدر من الفعالية. تؤيد المملكة المتحدة ذلك المبدأ وهي بالتالي تكفل أن تستهدف المساعدة التي يقدمها مركز حماية الهياكل الأساسية الوطنية أكثر العناصر أهمية للهياكل الأساسية، التي يكون لخسارتها أو تعرضها للخطر أكبر الأثر.

وفي الختام، يجب علينا أن نواصل كفالة أن هياكلنا الأساسية محمية ضد تطور التهديدات الإرهابية، ويظل القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) خطوة إيجابية دعماً لجهودنا في الدفاع المشترك.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرحب بالرئيس الجديد للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، السيد غوستافو ميسا – كوادرا فيلاسكويز، الممثل الدائم لبيرو. ونحن ممتنون له على تقريره المفصل.

في الوقت الحاضر، اتسع خطر الإرهاب على نطاق هائل، بما في ذلك من الناحية الجغرافية. ويستفيد الإرهابيون من الثغرات في نظم مراقبة حدودنا للسفر عبر الحدود؛ ويستخدمون التكنولوجيات الحديثة من أجل تجنيد الأتباع والبحث عن مصادر الدخل؛ وهم يستغلون المؤسسات التي يستحوذون عليها في مناطق النزاع ويزيدون الاستثمار في الأعمال التجارية المشروعة، كما ناقشنا قبل بضعة أيام (انظر S/PV.8178). بيد أن مرافق البنية الأساسية – من مطارات ومصافي نفط وشبكات الاتصالات والمصارف – ستظل أهدافاً جذابة بشدة للإرهابيين. وتزداد الحالة تعقيداً بسبب حقيقة أن عناصر الهياكل الأساسية الحيوية شديدة الترابط فيما بينها، وكثيراً ما تعمل في أكثر من ولاية قضائية واحدة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً في ظل هذه الظروف أن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين المنابر الدولية والإقليمية المتخصصة، في إطار الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة، أمر جوهري بشكل خاص، ونرحب بعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في هذا الصدد. لقد أشار السيد ميسا – كوادرا بحق إلى تفاعل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع منظمات من قبيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون.

ويملك مجلس الأمن في جعبته مجموعة كاملة من القرارات الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية من تهديدات الإرهاب، والتي تتمحور حول قرار مكافحة الإرهاب ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤسس لها. نحن نرى أن الفرضية، التي أكدتها مجموعة الأدوات هذه، بأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في مكافحة الإرهاب، وبالتالي، في حماية أراضيها وهياكلها الأساسية من التهديدات الإرهابية، تكتسي أهمية أساسية.

ومن جانبنا، نعطي الأولوية للقضايا المتصلة بتحسين الإطار القانوني وتنفيذ مهام عملية لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. إن أحد الأهداف الرئيسية للهجمات الإرهابية في روسيا هو مرافق الوقود والطاقة. وفي هذا الصدد، أنشأنا منذ عام ٢٠١١ لجاناً خاصة مسؤولة عن التفتيش على مرافق الهياكل الأساسية للطاقة لحمايتها من الإرهاب. ونُجري تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب ودورات تدريبية بشكل منتظم، بما في ذلك بمشاركة القطاع الخاص. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في آذار/مارس ٢٠١٠ في مترو موسكو، أنشأنا برنامجاً معقداً لأمن نقل السكان، جُهّزت بموجبه مرافق الهياكل الأساسية للنقل بأجهزة حديثة للحماية. بالمناسبة، ووفقاً للبيانات المتوفرة لدينا، فإن ٧٠ في المائة من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم تحدث إما ضد وسائل النقل أو من خلال استخدام المركبات.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا في عام ٢٠١٢ مركزنا للاستجابة لحوادث الفضاء الإلكتروني في نظم المعلومات للسلطات الحكومية. ونحن على استعداد لتشاطر الخبرات التي تراكمت لدينا في تنفيذ هذه الإجراءات وغيرها من المبادرات الأمنية لمكافحة الإرهاب مع لجنة مكافحة الإرهاب وجميع الشركاء المهتمين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الكويتية للمجلس على تنظيم جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسيد غوستافو ميسا - كوادرا فيلاسكويز، الممثل الدائم لبيرو ورئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ولدينا ثقة كاملة بأن لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، تحت قيادته، سيكون لهما أثر بعيد المدى.

نتيجة للأضرار الخطيرة التي حلّت في عام ٢٠١٧ بالتنظيم الإرهابي للدولة الإسلامية في العراق والشام، يقوم هذا التنظيم والجماعات المرتبطة به بتغيير استراتيجيتهم وتكتيكاتهم حالياً للقيام بأنشطة إجرامية. ومن المتوقع أن يكون هناك تحول من المواجهات المسلحة المفتوحة إلى هجمات إرهابية سرية محددة الهدف، بما في ذلك الهجمات على مرافق الهياكل الأساسية الحيوية، في شكل هجمات مادية وإلكترونية. لقد باتت هذه التهديدات أكثر خطورة إذا أخذنا في الحسبان زيادة رقمنة الاقتصادات الوطنية وكون العديد من مرافق الهياكل الأساسية الحيوية وهيئاتها مرتبطة بشبكة معلومات وحيدة.

ومن الضروري التفاعل الوثيق بين الكيانات العامة والخاصة في حماية الهياكل الأساسية الحيوية. كما أن دور المنظمات الدولية والإقليمية - بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومنظمة حلف شمال الأطلسي - لا يقل أهمية.

ويشكل الأمن النووي حاليا إحدى أهم مسؤوليات الدول الأعضاء على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. إن كازاخستان، بوصفها مؤيدا قويا لحركة تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، تولي أهمية خاصة لضمان موثوقية الرقابة على استخدام المواد النووية وتخزينها والاتجار بها والحماية المادية للمرافق النووية ومنع المواد النووية والتكنولوجيات المتصلة من الوقوع في أيدي الإرهابيين. ونشدد أيضا على أهمية تحسين الإطار القانوني. وباعتبارنا من الدول الموقعة فعليا على جميع الاتفاقيات الدولية في ذلك المجال، نحث البلدان الأخرى على الالتزام بها أيضا بنية حسنة مع إبداء الإرادة السياسية القوية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربابييف، في حفل افتتاح بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة، الذي

عقد في كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠١٧، استئناف مؤتمر القمة المعني بالسلامة والأمن النوويين من خلال عقد اجتماع رفيع المستوى في أستانا، عاصمة بلدي.

ومع بدء تشغيل مركز أستانا المالي الدولي، اتخذت التدابير الوقائية لحماية الهياكل الأساسية للنظام المالي والمصرفي من الإرهاب الإلكتروني. ويجري بذل كل جهد ممكن لمنع سرقة البيانات والأموال نهائيا، فضلا عن أي تعطيل للعمليات العادية لنظم المعلومات والاتصالات.

وتنفذ كازاخستان تدابير واسعة النطاق لتحييد التحريض والمخاطر من خلال تعزيز أمنها الوطني، مما يؤدي إلى منع جميع أشكال التطرف والإرهاب. وقد قامات باستكمال المعايير التشريعية المتعلقة بتسليم الأسلحة والأمن والهجرة. وفي الوقت نفسه، تم تشديد التدابير المتعلقة بالعقوبة الجنائية المفروضة على الإرهابيين والمتطرفين.

وإذ نضع في اعتبارنا توصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وقرارات ومقررات المجلس، بما في ذلك القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) فضلا عن التجربة الإيجابية للبلدان الأجنبية، فقد وضعنا وفقا لذلك مشروع برنامج حكومي لمكافحة التطرف والإرهاب الديني في كازاخستان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وينتظر حاليا الموافقة عليه. ويتوخى البرنامج الجديد تدابير لمشاركة القطاع غير الحكومي الفعالة في منع التطرف والإرهاب الديني.

ومن هذا المنطلق، تؤيد كازاخستان بقوة الخطوات الهامة التالية؛ أولا، تنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي اتخذتها الجمعية العامة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من خلال القرار ٥٩/٢٩٠؛ ثانيا، تعزيز تنسيق السياسات والإجراءات الحكومية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الإلكتروني كأحد التهديدات لأمن الهياكل الأساسية الحيوية؛ ثالثا، زيادة تبادل أفضل الممارسات من أجل الحماية المادية للهياكل الأساسية الحيوية؛ ووضع آلية فعالة لتبادل الإنذار المبكر وتبادل المعلومات بشأن الخطط الجنائية المحتملة للإرهابيين لشن الهجمات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام كازاخستان بمكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧).

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): آخذ الكلمة مرة أخرى بإيجاز، بصفتي الوطنية، لأنضم إلى زملائي الذين سلموا بأهمية عقد هذه الجلسة وفقا للقرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وترحب بيرو وتدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ذلك المجال الهام، بما في ذلك إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

ونرى أن من الأهمية بمكان تقييم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى حماية هياكلها الأساسية ضد الأعمال الإرهابية، وكذلك وضع التدابير الوقائية في إطار استراتيجياتها وسياساتها الوطنية. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان العمل على إعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة. ونرى بحكم تجربتنا أنه أمر أساسي لمكافحة الإرهاب بشكل فعال وبناء السلام المستدام.

ونود التذكير أنه، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ – أسوأ سنوات الإرهاب التي عانت منها بيرو – بلغت الأضرار الاقتصادية أكثر من ٢٠ بليون دولار. ولوضع هذا العدد في سياقهن فإن الناتج المحلي الإجمالي في بيرو يبلغ ٣٦ بليون دولار، في حين أن الفقر تجاوز ٦٠ في المائة من السكان. وقد طوى أبناء بيرو صفحات هذا الفصل المحزن، مع نمو الاقتصاد إلى حد كبير، إلى ثماني مرات تقريبا عما كان عليه في ذلك الوقت، وقد تم تقليص الفقر إلى ٢٠ في المائة. لكن الدرس الذي تعلمناه نحن أبناء بيرو من تلك الأوقات السوداء هو أننا يجب أن نظل يقظين إزاء الإرهاب وألا نغفل عنه.

السيدة غريغوار – فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تتقدم بالشكر إلى الممثل الدائم لبيرو، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية بشأن الإرهاب والهياكل الأساسية الحيوية.

يصادف اليوم مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). الشبكات المالية ومرافق الطاقة ونظم توزيع الأغذية لا تشكل ركائز بلداننا فحسب، بل هي أيضا حيوية لرفاه مجتمعاتنا. والكثير من تلك الشبكات والنظم يتجاوز الحدود. وعلى هذا النحو، فإن الهياكل الأساسية الحيوية تبرز مواطن الضعف لدينا والروابط الوثيقة بين بلداننا وأمننا الوطني. وأود أن أركز على ثلاثة جوانب هامة في مداخلتي، وهي حماية الأهداف غير المحصنة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإجراءات المتعددة الأطراف الأخرى.

أولا، إن حماية الهياكل الأساسية الحيوية أمر أساسي لتعزيز أمننا. وفي ذلك الصدد، تشكل حماية الأهداف غير المحصنة شاغلا محددا. لقد صدمنا جميعا من الهجمات الإرهابية على قاعات الحفلات الموسيقية والأسواق والفنادق. وقد أثرت هذه الهجمات تأثيرا هائلا على مجتمعاتنا. وبما أننا لن نغير طريقة حياتنا أو ننتقص من حرياتنا، يتعين علينا تعزيز قدرتنا على الصمود. وتبدأ قدرتنا على الصمود بتقييم المخاطر على نحو مناسب يستند إلى تحليلات صحيحة للمخاطر. ووضع تلك التقييمات يقتضي مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي للحكومة أن تضطلع بدور تيسيري في ذلك، ولكن الأمر متروك للقطاع الخاص ليتحمل مسؤوليته.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. ففي العديد من البلدان، معظم الهياكل الأساسية الحيوية مملوكة للقطاع الخاص. ويصل هذا الرقم في هولندا لأكثر من ٩٠ في المائة، مما يجعل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمرا أساسيا. إننا بحاجة إلى إشراك الشركاء من القطاع الخاص في تبادل المعلومات ووضع سياستنا. لذلك قمنا في هولندا بإنشاء ما يسمى بمراكز تبادل المعلومات والتحليل على نطاق ١١ قطاعا، بما في ذلك التمويل والطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، فإن نطاق انعدام الأمن الناجم عن انتشار حوادث الفضاء الإلكتروني سيتطلب زيادة في الإجراءات المتخذة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ييسر مركز أمن الفضاء الإلكتروني تبادل المعلومات بين شركاء الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك من القطاع الخاص، من أجل التخفيف من آثار الحوادث الإلكترونية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بالعمل المتعدد الأطراف. وبالرغم من أن حماية الهياكل الأساسية الحيوية اختصاص وطني، الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف لها دور داعم مهم. المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تضطلع بدور محوري في تحديد قدرة البلدان على حماية الهياكل الأساسية الحيوية وتحديد الثغرات المحتملة. مكتب مكافحة الإرهاب أساسي في تنسيق بناء القدرات من جانب الأمم المتحدة. والمنظمات الأخرى على نفس القدر من الأهمية. فعلى سبيل المثال، في سياق الاتحاد الأوروبي، نظمت هولندا والاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع الشركاء من القطاعين العام والخاص تمرين للمحاكاة النظرية لإمكانية تعطيل شبكات الكهرباء.

وعلى غرار ممثلي بيرو والولايات المتحدة والأشخاص الآخرين الذين تكلموا قبلنا، أود أيضا أن أسلط الضوء على العمل الذي يقوم به المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وقد أطلق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر الماضي مذكرة أنطاليا المتعلقة بحماية الأهداف غير المحصنة في سياق مكافحة الإرهاب. وهذه المبادرة، التي تقودها الولايات المتحدة وتركيا، توفر الممارسات الجيدة المتاحة للجمهور والجاهزة للاستعمال لإدماجها في السياسات الوطنية.

بوصفنا الرئيس المشارك للمنتدى، نعرب عن امتناننا لسائر كيانات الأمم المتحدة التي ساهمت في تطوير هذه الممارسات الجيدة.

في الختام، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) والتشجيع على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء وبين المنظمات المتعددة الأطراف. لا يمكننا أن نرفع من درجة الأمن الوطني والعالمي إلا بالعمل معا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم جلسة اليوم الهامة بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ونعرب أيضا عن تقديرنا للعرض الممتاز الذي قدمه سعادة السيد غوستافو ميسا – كوادرا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

نشيد بالقيادة الأوكرانية على دورها في هذه المسألة في مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشدد في هذا المجال على أهمية جهود ومشاركة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. إن هذه الإحاطة الإعلامية عن تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن الهياكل الأساسية الحيوية، تتيح لأعضاء المجلس فرصة أخرى خلال هذا الشهر لإرسال رسالة قوية حول الطابع الحاسم للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

نرى أنه ينبغي لنا أن نركز على ثلاثة جوانب نعتقد أنها على جانب من الأهمية، وأن بوسعنا معا أن نشكل ضمانات ضد التهديدات المحتملة.

الجانب الأول، الشراكة. من الجوهري لنا أن نضع خططا لحماية هياكلنا الأساسية الحيوية بطريقة شاملة وصونها واختبارها. ونحيط علما على النحو الواجب بالدعوة الموجهة إلى الدول في القرار بشأن وضع استراتيجياتها الخاصة بها للإعداد والتصدي لأي هجوم.

إن النهج الذي تتبعه بولندا من أجل تقليص المخاطر على هياكلها الأساسية يأخذ في الحسبان جميع أنواع المخاطر. ذلك يقتضي وضع خطط يمكن تنفيذها للتصدي لضروب عديدة من الاضطرابات أو الأخطار التي تتهدد الأرواح البشرية. إن ذلك النهج لا يساعد فقط على الحد من المخاطر، ولكنه يساعد أيضا على تحسين الاستجابة.

ثانيا، مسألة الحماية، وهي تكتسي نفس القدر من الأهمية. وربما تكون التهديدات نظرية لبعض عناصر الهياكل الأساسية؛ ومهما يكن من أمر، هناك بعض المجالات، في بلدان مختلفة، تكون فيها دائما إمكانية الخطورة عالية، وإحدى هذه المجالات شبكات النقل. فالنقل البري والجوي يخضع لتهديد شديد ومستمر من الإرهاب الدولي. لذلك يجب أن يجري تعزيز حماية الهياكل الأساسية الحيوية، بالتعاون بين الدول.

أخيرا، أود أن أشدد على الشراكة. من الجدير بالذكر أن الهياكل الأساسية الحيوية التي يتعين توفير الحماية لها لا تقتصر ملكيتها على القطاع الخاص، ومن ثم فهي تشكل جزءا من سلاسل الإمداد المعقدة والشبكات الدولية. وفي حين أن الحكومات عليها التزام بضمان تدبر أمر هذا الخطر بصورة شاملة، فإن الشركات الخاصة مسؤولة عن ضمان حماية الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية لها.

كما يشدد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، فإن الأمر يقتضي تعضيد الشراكات الدولية في وقت يعتمد فيه أداء الهياكل الأساسية على شبكات وسلاسل إمداد عابرة للحدود. إن من يتحمل المسؤولية عن هذه الحماية هم المشغّلون للهياكل الأساسية الحيوية. وتدعم الحكومة جهودهم عن طريق الاحتجاز والرد والملاحقة القضائية ومكافحة الأفعال ذات الطبيعة الإرهابية. كل واحد منا له دور يؤديه في هذا الصدد.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على حتمية المساءلة عن جميع الأعمال الإرهابية. أي تجب مساءلة مرتكبي ومنظمي

ورعاة الهجمات الإرهابية. كما ورد في القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، ويجب اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد إينشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للممثل الدائم لبيرو، السيد غوستافو ميسا – كوادرا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. ونتمنى له كل النجاح في عمله في ترؤس أعمال اللجنة.

نشدد على أهمية عقد هذه الإحاطة الإعلامية التي تأتي بعد سنة من اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). إن تقاسم الخبرة والمعرفة أمر أساسي عندما يتعلق الأمر بتوفير مستوى عال من الحماية للهياكل الأساسية الحيوية وتعزيز الجهود الدولية لزيادة القدرة على مواجهة الهجمات الإرهابية.

أضحى المجتمع العالمي اليوم جزءا من الشبكة العالمية المعقدة التي تعتمد، في جملة أمور، على الهياكل الأساسية الحيوية، حيث يعتمد المواطنون على المؤسسات والخدمات الأساسية في مجالات الصحة والأمن والتعليم والرفاه الاقتصادي.

قبل بضعة أيام ذكرنا أن السيناريوهات الإرهابية المعاصرة لم تعد مشكلة محلية أو إقليمية فحسب، بل أصبحت اليوم مشكلة عالمية. وقد اقتضى منا ذلك تطوير ممارسات ذات عواقب وخيمة في بعض الأحيان. لذلك، يجب أن يقف المجتمع الدولي على أهبة استعداد لتعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات، والأهم من ذلك، تكثيف التعاون الدولي.

إن الطابع عبر الوطني للإرهاب يتطلب من جميع الدول والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي استجابة منسقة. ونعتقد أن اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) يمثل مواجهة شاملة لهذه الظاهرة العالمية.

يشدد القرار أيضا على أهمية قيام كل بلد بتحديد وتطوير استراتيجيات للحد من المخاطر التي يشكلها الإرهاب على الهياكل الأساسية الحيوية. ويحث القرار أيضا الدول القادرة على تقديم المساعدة ذات الصلة من خلال المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، في إطار احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن بناء القدرات لتقديم المساعدة في مجال تقييم المخاطر، وتحسين الرصد، ووضع تدابير للحماية، والتصدي للتهديدات عملية ينبغي أن تكون مستمرة. من هنا، نعتقد أن من الأساسي بالنسبة لنا أن نعمل، في جملة أمور، على منع مخاطر الإرهاب النووي من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية، وزيادة التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مثل استخدام التكنولوجيا النووية في توليد الكهرباء وتصنيع الأدوية.

يجب أيضا تعزيز التعاون في إدارة وحراسة النفايات النووية. ويجب علينا أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لحماية قطاعات النقل البحري والبري والجوي، فضلا عن التعامل مع التهديدات المحتملة للنقل البحري والجوي من خلال تنفيذ التدابير الأمنية المناسبة. ويجب علينا أيضا أن نبني الوعي العام بشأن التهديدات السيبرانية وما قد ينجم عنها من عواقب.

ويجب علينا أيضا زيادة التركيز على الأمن الوقائي من خلال إدارة المخاطر الجارية، فبالإضافة إلى كونها تقوم في الواقع على مكافحة الإرهاب، فإنها تركز على الردع. ويجب علينا العمل بصورة جماعية من أجل تعزيز أمننا مع التركيز على الوقاية.

أما وقد أصبح العالم أكثر ترابطا بسبب زيادة تدفقات الأشخاص ورأس المال والتجارة والمعلومات، فقد أصبحنا جميعا أكثر عرضة للهجمات التي ينفذها الإرهابيون الذين يستخدمون التكنولوجيا لنشر الخوف بطرق جديدة. وبالنظر إلى هذه التغييرات في هذه الممارسات، من الحيوي لنا أن نشارك في

التخطيط للطوارئ وأن نكفل حماية نُظم الهياكل الأساسية، وهي مكونات بالغة الأهمية في تنميتنا الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمنظمة من أجل القضاء على الإرهاب يجب أن تعول على أقصى الدعم من أعضائهما.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على ضرورة التعاون من أجل تقديم المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة بحيث يمكن التحقيق معهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السفير ميثا - كوادرا على الإحاطة التي قدمها بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب.

كما قلنا في العام الماضي، لدى اتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) (انظر S/PV.7882)، فإن مرافق الهياكل الأساسية الحيوية تمثل منذ فترة طويلة أهدافا جذابة للهجمات الإرهابية، بما ينطوي عليه ذلك من عواقب مدمرة محتملة. كما تمثل الهجمات على ما تُسمى بالأهداف السهلة أيضا سمة ظاهرة جدا لأساليب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولهذا السبب، رحبنا بمبادرة الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن لإدراج هذا البند في جدول أعمالنا في العام الماضي. ومن المناسب أن نُقيم الآن المرحلة التي بلغناها في تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧).

إننا نعيش في فترة تتسم بالتغير السريع. ومجتمعاتنا الحديثة معقدة ومترابطة ومتقدمة تكنولوجيا. بيد أن أوجه التقدم التي تجعل مجتمعاتنا أقدر على تلبية احتياجات مواطنينا تجعلها ضعيفة أيضا. ففي ظل ترابط المجتمعات والعالم المترابط، يصعب التنبؤ بآثار أي هجوم إرهابي.

ولذلك، يجب علينا أن ندرك ضرورة بناء القدرة على الصمود في تفكيرنا بشأن الهياكل الأساسية الحيوية. وتستند حماية الهياكل الأساسية الحيوية في السويد إلى دعامتين: أولا، زيادة الوعي بالحوادث والأزمات وبناء القدرة على الصمود أمامها ومنعها والتعافي منها؛ وثانيا، زيادة التعاون، بما في ذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن التعاون الدولي.

إن المجتمعات المترابطة تتطلب منظورات مترابطة على نطاق المنظومة عندما يتعلق الأمر بحماية الهياكل الأساسية الحيوية. والنطاق الكبير للجهات الفاعلة وحده يتطلب سن تشريعات قوية وإنشاء منابر للتعاون. وقد وضعت الوكالة المدنية السويدية للتصدي لحالات الطوارئ خطة العمل لحماية المهام المجتمعية الحيوية والهياكل الأساسية الحيوية من أجل إذكاء الوعي وبناء القدرة على الصمود ومنع الهجمات، فضلا عن زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين.

ونحن بحاجة أيضا إلى كفالة التعاون اليومي بين مختلف الكيانات المسؤولة عن المهام المجتمعية الحيوية. ويضم مجلس التعاون السويدي لمكافحة الإرهاب أكثر من ١٢ وكالة وطنية، من طائفة واسعة من المجالات، بهدف التعزيز المشترك لقدرتنا الوطنية على مكافحة الإرهاب. وتمثل التدريبات القائمة على سيناريوهات محتملة والتمارين أحد السبل الهامة لضمان التنسيق الفعال بين مختلف الوكالات. ونعكف حاليا على تنفيذ عملية تدريب واسعة النطاق ومتعددة القطاعات كي نحدد بوضوح مجالات المسؤولية والتسلسل الإداري وعمليات التنسيق في حالة الأزمات الأهلية.

وتحديد ما الذي يشكل هياكل أساسية حيوية هو مسألة وطنية، ولكنها مسألة لا يمكن معالجتها بصورة منعزلة. فالترابط عبر الحدود والولايات القضائية والنظم والشبكات حقيقة من حقائق الحياة. والخطر المستمر الناشئ عن الإرهاب يؤكد ضرورة مواصلة التفاعل بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب وتلك العاملة في مجال إدارة الأزمات. وفي إطار الأمم المتحدة، تقوم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة

الإرهاب وأعضاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بأدوار هامة في هذه الجهود. والزيارات القطرية التي تقوم بها المديرية التنفيذية أداة هامة لمساعدة الدول الأعضاء في معالجة هذه القضايا معا وللإبلاغ عن الاحتياجات في مجال بناء القدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز الحوار مع المنظمات الدولية، مثل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات، التي تقوم بأعمال هامة لصون البنى التحتية الحيوية الدولية.

وربما يوفر نهج الاتحاد الأوروبي بعض الأمثلة على كيفية تناول المسألة من منظور إقليمي. ويوفر البرنامج الأوروبي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية إطارا للتعاون. فهو يضع إجراءات لتحديد وتعيين الهياكل الأساسية الحيوية الأوروبية ولاتباع نهج مشترك حيال تقييم الحاجة إلى تحسين حمايتها. ويمكن تكرار الأدوات وإجراءات التقييم المتبعة في إطار البرنامج الأوروبي في القطاعات والمناطق الأخرى.

وبالتنسيق مع الأعضاء الآخرين، بما في ذلك من خلال الشراكة العالمية لمجموعة السبعة وغيرها من المبادرات المتعددة الأطراف، تشارك السويد أيضا في التعاون الدولي للحد من خطر حصول الإرهابيين على أسلحة ومواد الدمار الشامل. وفي مجال الأمن النووي، نفذت السويد والهيئة السويدية للوقاية من الإشعاع العديد من المشاريع منذ عام ١٩٩٢ لتأمين محطات الطاقة النووية والمرافق الأخرى في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، التي تخزن وتستخدم المواد النووية والمشعة.

وبحكم طابعها، فإن الهجمات الإرهابية لا يمكن التنبؤ بها. والطابع اللامركزي المتزايد للتهديدات الإرهابية وتزايد وقوع الهجمات التي تُستخدم فيها وسائل بسيطة وتُسبب إرباكا على نطاق واسع، بما في ذلك في الهياكل الأساسية الحيوية، يتطلبان زيادة اليقظة والاستعداد والتعاون.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السفير غوستافو ميثا – كوادرا، الممثل الدائم لبيرو ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، على الإحاطة التي قدمها في ما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

تمثل الحالة الراهنة المتمثلة في تفشي الإرهاب العابر للحدود تحديا رئيسيا بالنسبة لنا جميعا. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي مبادرتكم، سيدي الرئيس، بإدراج هذا البند في جدول أعمالنا.

وباتخاذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧)، أجرى مجلس الأمن تقييما لنطاق الأضرار التي تلحقها الأعمال الإرهابية بالهياكل الأساسية الحيوية، لا سيما الموانئ والمطارات والمرافق النووية والمستشفيات والمدارس ونظم النقل. ويتطلب الطابع عبر الوطني للأعمال الإرهابية من الدول أن تكون أكثر يقظة ويستدعي استجابة شاملة ومنسقة وفعالة. ويجب أيضا أن تولي الدول اهتماما خاصا لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من أجل حماية أرواح مواطنيها. ولهذا السبب، يعيد وفد بلدي تأكيد ضرورة قيام كل دولة بزيادة مستوى يقظتها وإذكاء وعي سكانها وتزويد نفسها بالوسائل الملائمة للوقاية والحماية.

ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن التنفيذ الفعال والأكثر شمولا لمختلف الصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب يمكن أن يسهم بفعالية في حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ومن ثم، فإن تعزيز الجهود المبذولة عبر الحدود على الصعيد الإقليمي أمر مستصوب من خلال تجميع أدوات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات.

إن حماية الهياكل الأساسية الحيوية في صميم برنامج مكافحة الإرهاب في كوت ديفوار. ففي عام ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية لكوت ديفوار قانونا لقمع الإرهاب. كما وقعت

كوت ديفوار وصدقت على الصكوك القانونية الرئيسية لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي أعقاب الهجوم الإرهابي المؤسف في بلدة غران بسام الساحلية في كوت ديفوار في آذار/مارس ٢٠١٦، عززت سلطات بلدي ترسانتها لمكافحة الإرهاب باتخاذ خطوات لرفع مستوى اليقظة من أجل منع وقوع هجمات إرهابية أخرى، بما في ذلك من خلال تكثيف الاستخبارات وتعزيز القدرة التشغيلية لوحداتنا لمكافحة الإرهاب وزيادة الموارد المادية والتدريب والتعاون الدولي، وعبر إذكاء الوعي بين السكان بشأن كيفية التصرف في حالة وقوع هجوم إرهابي.

ومن أجل ضمان مراقبة أفضل في المواقع الحساسة، شددت سلطات بلدي على أن الوقاية تركز على مجالين رئيسيين هما الاستخبارات والعمليات. وقد أنشئت أجهزة استخباراتية محددة داخل مختلف القوات، وتستفيد من دعم بعض شركائنا الثنائيين. وعلى الصعيد التنفيذي، أنشأت حكومة كوت ديفوار وحدات متخصصة داخل مختلف وحدات قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار تتمثل مهمتها في التدخل عند وقوع أي هجوم إرهابي. وتتلقى الوحدات بانتظام التدريب المناسب والموارد المادية اللازمة.

وفيما يخص التدريب أيضا، ستستضيف كوت ديفوار، بدعم من فرنسا، معهد يغطي المنطقة في شهر تموز/يوليه، لتدريب الضباط العسكريين والمدنيين على مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، اتخذت سلطات كوت ديفوار تدابير لمنع تمويل الجماعات الإرهابية ووضعت خطة عمل لمكافحة الإرهاب في البلد.

وتود كوت ديفوار أن تؤكد من جديد مرة أخرى أنها على استعداد للعمل مع جميع شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف لكفالة نجاح جهود مكافحة الإرهاب، ولا سيما بالنظر إلى الخطر الذي يشكله على الهياكل الأساسية الحيوية لبلدنا. ويجب على دولنا أن تنسق باستمرار سياساتها لمكافحة التهديد الإرهابي الذي تزداد تكلفته البشرية والمادية. ولا يجب أن تنتصر هذه الآفة أبدا على تصميمنا.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للكويت.

طبعا في البداية، أود أن أنضم إلى بقية الممثلين لأقدم الشكر للسفير غوستافو ميزا - كوادرا رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على إحاطته الإعلامية القيمة حول آخر المستجدات بشأن تنفيذ القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) المتعلق بحماية الهياكل الحيوية الأساسية من الهجمات الإرهابية، متمنيا له التوفيق في رئاسته للجنة مكافحة الإرهاب.

وأود التركيز خلال مداخلتي على ثلاث مسائل رئيسية، أولا مبررات أهمية حماية الهياكل الأساسية، وثانيا جهود الأمم المتحدة، وثالثا التعاون الدولي في مجال حماية الهياكل الأساسية.

أولا، بات من الضروري حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية نظرا لكونها تشكل أهدافا سهلة وجذابة للجماعات الإرهابية، خاصة في ظل تطور أساليب عمل وقدرات تلك الجماعات بشكل مطرد، وتكمن أهمية الهياكل الأساسية في كونها متصلة بحياتنا اليومية حيث تشمل تلك الهياكل العديد من المرافق المدنية، منها على سبيل المثال إمدادات الطاقة والمياه والمستشفيات والمدارس والنقلين الجوي والبحري، والسكك الحديدية والاتصالات، وهي جميعا عناصر مرتبطة بحياتنا بشكل يومي، ويؤدي استهدافها إلى وقوع خسائر فادحة، وقد تخلف آثارا غير مباشرة تلحق بنا كمستخدمين لهذه الهياكل الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تحديد ما يشكل هياكل أساسية حيوية وسبل حمايتها بفعالية من الهجمات الإرهابية، أمر متروك لكل دولة.

نحن في دولة الكويت من ضمن الدول التي عانت من ظاهرة استهداف الهياكل الأساسية، حيث استهدف الإرهابيون أحد المرافق الدينية في عام ٢٠١٥، والذي خلف عددا من

القتلى والجرحى بهدف زرع الفتنة بين أطياف المجتمع الكويتي، والتي عززنا على إثرها من سياسة الوقاية خير من العلاج، حيث قامت الكويت بسن عدد من القوانين الخاصة بالوقاية من أي أنشطة إرهابية ضد الهياكل الأساسية، والتي تتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث يعاقب القانون كل من أنشأ موقعا لمنظمة إرهابية أو لشخص إرهابي، أو نشر عن أيهما معلومات على الشبكة المعلوماتية، أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات وتحت مسميات تمويهية لتسهيل الاتصالات، بأحد قياداتها أو أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرة أو أية أدوات تستخدم في الأعمال الإرهابية.

ثانيا، أصبح من الضروري اتخاذ تدابير جماعية لمنع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما عن طريق حرمان الإرهابيين من الوصول إلى وسائل تنفيذ هجماتهم على النحو المبين في الركيزة الثانية لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما ندعم عمل وجهود لجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ونحث الدول الأعضاء على مواصلة العمل معا لتيسير تقديم المساعدات التقنية وبناء القدرات، وزيادة الوعي في مجال حماية البنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية خاصة من خلال تعزيز حوارها مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات والتعرف على أفضل الممارسات.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، لا بد من التطرق إلى أهمية تشجيع التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتبادل المعلومات والخبرات، وتنفيذ برامج مشتركة من شأنها أن تكافح ظاهرة الإرهاب وتحسن حماية المرافق الأساسية والحيوية، ونشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من البرامج التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وسائر المنظمات الدولية في هذا الشأن.

ونشير هنا إلى أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي يطالب بحماية المرافق الصحية والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ووسائل نقلهم ولوازمهم خلال النزاعات المسلحة، والقرار ٢٣٠٩ (٢٠١٦) المعني بحماية الطيران المدني الدولي، من الهجمات الإرهابية، والقرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وقرارات المجلس الأخرى ذ ات الصلة.

كما نشير هنا إلى أن دولة الكويت استضافت اليوم اجتماعا وزاريا للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، بمشاركة أكثر من ٧٠ دولة، وأربع منظمات دولية لوضع استراتيجية وخطط لمواجهة الإرهاب الذي يعتبر الأول منذ هزيمة تنظيم داعش في العراق، ويأتي ذلك ضمن إطار تعزيز التعاون الدولي، وقد تم خلاله اعتماد بيان الكويت الخاص بمبادئ توجيهية للتحالف العالمي لهزيمة تنظيم داعش.

إن ترابط المرافق الصحية مع بعضها البعض، يجعلها أكثر عرضة لأي هجمات إرهابية. ويمكن للهجمات على تلك المرافق التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عاملا يضاعف الخطر الذي يزعزع استقرار البلدان التي توجد فيها الجماعات الإرهابية، والدول المجاورة لها. لذلك، أصبح من الضروري أن يكون هناك تعاون بين السلطات الحكومية من جانب، وبين القطاعين الخاص والعام من جانب آخر، وأن تضع السلطات خطة وطنية للتأهب لحالات الطوارئ.

في الختام، نكرر موقفنا المبدئي والثابت الذي يدين جميع الهجمات الإرهابية التي تستهدف الأبرياء والمرافق المدنية الأساسية والحيوية، وتنتهك القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونتطلع إلى الاستمرار

في التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة، لمحاربة هذه الظاهرة والحد من مخاطرها على السلم والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا توجد أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.